



توصيات منظمة الشفافية الدولية لآلية مراقبة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في عام 2003، وتم التنبؤ بأن اختراقاً وتقدماً كبيراً سيحدث من خلال خلق إطار عالمي لمكافحة الفساد. ولكن ما زال يجب وضع آلية فعّالة لمراجعة هذه الاتفاقية. توصيات بشأن آلية المراقبة هذه تم إعدادها من قبل منظمة الشفافية الدولية للنظر فيها من قبل فريق العمل الحكومي الدولي المعني بتنفيذ آلية المراقبة، وقد عقد الفريق اجتماعه الأول في أيلول / سبتمبر 2008 وتولى مهمة إعداد شروط مرجعية مقترحة لهذه الآلية لتقديمها في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في تشرين الثاني / نوفمبر 2009. وسوف يجتمع فريق العمل مرة أخرى في 11-13 أيار / مايو 2009. اقترحات منظمة الشفافية الدولية مبيّنة أدناه.

I. تنظيم آلية المراجعة والمراقبة على التنفيذ:

- مؤتمر الدول الأطراف (CoSP) ينبغي أن يكون مسؤولاً عن وضع السياسات والأوليات، وتوفير الإشراف على عملية المراجعة.
- الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية ينبغي أن تكون مسؤولة عن إدارة عملية المراجعة اليومية.
- ينبغي تكوين فريق مراقبة التنفيذ لتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأطراف CoSP وللأمانة العامة بشأن تنظيم وتشغيل عملية المراجعة، وينبغي أن يتألف من نحو 15 من الخبراء المختارين من مجموعة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والجامعات، الفريق سيُساعد في ضمان صداقية ونزاهة العملية.
- فرق مراجعة مكونة من 2-3 من الخبراء الذين تعينهم الحكومة ليقوموا بإجراء المراجعات القطرية، بدعم من الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية.

II. العمليات

- أساليب مراجعة مختلفة: ينبغي أن تشمل أساليب المراجعة مسوحات التقييم الذاتي، المراجعات المتبادلة من خلال الخبراء والزيارات القطرية. الأساليب الواجب إتباعها يجب أن تتنوع وفقاً للمواد المراجعة ومرحلة عملية المراجعة (مثلاً في المراحل الأولى أو في المراحل اللاحقة). عملية المراجعة ينبغي أن تكون مرنة، مع إمكانية تطويرها مع الوقت.
- مجالات ذات أولوية: يجب التركيز خلال مراجعات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مواد الاتفاقية التي لها دور موحد في مختلف دول العالم، وهذا يشمل مجالات التدابير الوقائية،



والتعاون الدولي واسترداد الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجولة الأولى من المراجعات ينبغي أن تغطي المواد المتعلقة بالتجريم.

• **التمويل:** ينبغي تخصيص وتوفير تمويل طويل الأمد وكاف لعملية المراجعات من الميزانية المنتظمة للأمم المتحدة.

• **الشفافية ومشاركة المجتمع المدني:** بالاستناد إلى روح المادتين 10 و 13 في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الاستبيانات والمسوحات، والردود الحكومية وتقارير عمليات المراجعة القطرية يجب أن تعلن على الفور. المجتمع المدني والقطاع الخاص ينبغي أن يكون لهما القدرة على الوصول إلى القنوات الرسمية لتقديم مشاركات خطية، وقادرة على المشاركة في المشاورات مع المراجعين.

• **عمليات المراجعة يجب أن تبدأ:** المسوحات وعمليات المراجعة القطرية ينبغي أن تبدأ في منتصف عام 2009.

إنشاء آلية فعالة لعملية المراجعة خلال المؤتمر الثالث للدول الأطراف CoSP يعتبر أولوية ملحة. ويعتبر الخطوة الأهم والحيوية لنقل اتفاقية مكافحة الفساد من الأقوال إلى الأفعال، وبناء الزخم والمصداقية العامة اللازمة لخلق تقدم عالمي في التغلب على الفساد.